

Distr.: General  
20 March 2001  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) في أفغانستان

### أولا - مقدمة

٣ - ويرى هذا التقرير أن الحالة الإنسانية لم تتأثر بشكل ملحوظ وبتزايد بفرض الجزاءات الجديدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ويبدو أن شروط وآليات الاستثناءات الخاصة بالعمليات الإنسانية تعمل بصورة جيدة نسبيا، كما أن البيئة التي تعمل في ظلها الوكالات الإنسانية، بعد التدابير المحددة التي اتخذتها الأمم المتحدة وحركة الطالبان لم تدهور تدهورا كبيرا. ويبحث التقرير بصورة أولية العلاقة السببية بين تخفيض قيمة العملة الأفغانية وفرض الجزاءات، إذ من المتوقع، عادة، أن تكون لهذه المسألة آثار إنسانية خطيرة على المدنيين من خلال الزيادات التي تحدث في تكلفة الضروريات المستوردة الأساسية، غير أن ذلك لم يلاحظ حتى الآن. وثانيا، يبدو أن هناك بعض الصعوبات التي تكتنف كفالة مواصلة صيانة الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا) حسب الاقتضاء، وصيانة الهياكل الأساسية للطيران المدني في البلد. وستقوم الأمم المتحدة بالتحقيق في الشواغل التي أعرب عنها موظفو الخطوط الجوية، كما ستلتزم المشورة التقنية من منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي بالنسبة للتقارير المقبلة.

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٣٣٣ (٢٠٠٠) إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات المفروضة على أفغانستان، وذلك على أساس منتظم على أن يقدم أول تقرير في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ القرار. ويركز هذا التقرير بشكل رئيسي على طريقة الإبلاغ، ودراسة الآثار المباشرة للحالة الإنسانية في الأيام الـ ٦٠ الأولى من نظام الجزاءات.

٢ - وتلقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن أفغانستان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تقريرا عن الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧، طلب إعدادة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في أفغانستان. وخلص هذا التقرير إلى أن هناك أثرا محدودا ولكنه ملموس للجزاءات على الحالة الإنسانية، وكذلك أثرا غير مباشر. ويركز هذا التقرير، بشكل رئيسي على قضايا إضافية إلى جانب القضايا التي يشملها تقرير كانون الأول/ديسمبر.

(د) القيود المالية الإضافية: تجميد الأصول المالية لأسامة بن لادن والأفراد والكيانات المرتبطة به وحظر إتاحة أي أموال هؤلاء الأشخاص؛

(هـ) القيود الدبلوماسية: تخفيض عدد موظفي بعثات الطالبان وإغلاق مكاتب الطالبان ومكاتب الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا) في الخارج؛

(و) تقييد السفر: يطلب من الدول أن تقيّد تحركات مسؤولي الطالبان من رتبة وزير ونائب وزير؛

(ز) حظر توريد مركب الأندريد الحمضي، وهو مادة كيميائية لازمة لتجهيز الأفيون والهيريون؛

(ح) حظر الأسلحة: حظر بيع أو توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الأراضي الأفغانية الواقعة تحت سيطرة الطالبان، وحظر بيع أو توريد المشورة أو المساهمة أو التدريب في المجال التقني فيما يتصل بالأنشطة العسكرية للأفراد المسلحين الذين يخضعون لسلطة الطالبان.

٧ - ونظرا لضيق الوقت المسموح به، يركز هذا التقرير على طريقة الرصد والإبلاغ، ويعرض بعض الاستنتاجات الأولية بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات وبشأن فعالية آليات الاستثناءات. وستقدم تقارير وتوصيات أكثر شمولا في المستقبل.

## ثانيا - الإجراء والمنهجية

٨ - في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/92)، اقترح المجلس أمورا من بينها أن تقوم لجنة الجزاءات برصد الأثر الإنساني للجزاءات في كل نظام للجزاءات.

٩ - وطلب مجلس الأمن، في القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة، باستعراض الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة بموجب قراراتي مجلس

٤ - ولاحظ مراقبو الشؤون الإنسانية أنه لم يحدث تغير كبير في نمط الصراع في الأشهر القليلة الماضية. غير أنه ازداد، فيما يبدو، في بعض المناطق، على نحو ما هو ملاحظ من نشوب القتال مؤخرا في وسط أفغانستان. ومما يثير القلق أثر الجزاءات على قدرة الأمم المتحدة على دعم عملية السلام، التي تعتبر ضرورية للتصدي للحالة الإنسانية العسيرة في أفغانستان.

٥ - قام مجلس الأمن بفرض جزاءات محددة على حركة طالبان في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وفي الوقت نفسه، لاحظ المجلس وجود احتياجات إنسانية ملحة في أفغانستان فأدخل شروطا للاستثناءات الإنسانية الشاملة في كلا نظامي الجزاءات وأضاف إلى القرار ١٣٣٣ آلية لاستعراض الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة.

٦ - وفيما يلي التدابير الواردة في نظامي الجزاءات:

### القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

(أ) القيود المفروضة على الطيران: حظر التحليقات الدولية للطائرات التي تمتلكها أو تستأجرها أو تشغيلها الطالبان أو أي طرف لصالحها، وفقا لما تقرره لجنة الجزاءات (مع وجود استثناءات محددة في قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛

(ب) القيود المالية: تجميد الأصول الخارجية لحركة الطالبان وحظر المعاملات المالية معها؛

### القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)

(ج) القيود الإضافية المفروضة على الطيران: حظر جميع الرحلات الجوية من وإلى أراضي أفغانستان التي تحددها اللجنة بأنها تقع تحت سيطرة الطالبان (مع وجود استثناءات محددة في قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)؛

الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في أفغانستان. وتُختار المؤشرات لتقيس إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية، وقدرة الأفغان على التصدي لمزيد من الصدمات الاقتصادية والسياسية.

١٤ - وستستمد البيانات من الإحصاءات والدراسات الاستقصائية الخدمية التي تجريها الوكالات الإنسانية، وتستكمل حينما كان ذلك ممكناً وملائماً بالإحصاءات أو البيانات الرسمية. ويتكون التحليل السبي من سلسلة من دراسات الحالة التي تركز على نواح محددة من الحالة الإنسانية التي قد يوجد فيها آثار يمكن تحديدها بوضوح للجزءات. وترمي دراسات الحالة إلى متابعة سلسلة الأسباب، والنظر فيما إذا كان قد حدث أي تدهور في الحالة الإنسانية، وما إذا كان ذلك يُعزى إلى نظام الجزاءات أو غيره من العوامل.

### ثالثاً - نواحي الضعف في أفغانستان

١٥ - تضمّن التقرير الذي قدمه مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى لجنة الجزاءات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ خطة أساسية للضعف لأغراض إعداد التقارير عن الجزاءات في أفغانستان على نحو ما هو وارد أدناه. وستقدم التقارير اللاحقة معلومات عن حركة هذه المؤشرات كما تقوم بتحليل صلتها السببية، إن كانت لها أي صلة من هذا القبيل، بنظام الجزاءات. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير الأصلي على الموقع [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int).

(أ) **المؤشرات الصحية الاجتماعية:** تعد الحالة الصحية في أفغانستان من أسوأ الحالات في العالم، حيث تسود مستويات عالية للغاية من معدلات الوفيات والاعتلال، ويوجد انهيار تام تقريباً للخدمات الصحية الحكومية، واعتماد تام تقريباً على المعونات الدولية. وتنتشر

الأمّن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) وتقدم تقرير إلى المجلس. وسيغطي التقرير فترة الإثني عشر شهراً التي تسري فيها التدابير المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، اعتباراً من ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وسيلي هذا التقرير تقارير إضافية في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ثم تقرير شامل ختامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

١٠ - وستقدم هذه التقارير المعلومات اللازمة لكي تحدد اللجنة ما إذا كانت هناك أية آثار إنسانية ضارة ناشئة عن تطبيق الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) وتحقق في طبيعة وحجم هذا الأثر. وعلاوة على ذلك، ستقيم التقارير فعالية آليات الاستثناءات الإنسانية وستتضمن، بحسب الاقتضاء، توصيات بشأن تدابير إضافية محتملة لتخفيف حدة هذه الآثار لموازنة الآثار الإنسانية الضارة المترتبة على نظام الجزاءات.

١١ - وسيتمتع إعداد هذه التقارير إلى حد كبير على قدرات وخبرات مكتب منسق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من المنظمات الإنسانية العاملة في أفغانستان.

### منهجية الإبلاغ والرصد

١٢ - ستستند عملية إعداد التقارير على طريقة تأخذ في اعتبارها تقييمات الجزاءات السابقة في أفغانستان وفي أماكن أخرى، وتوافر البيانات، والإطار الزمني لنظام الجزاءات، والتدابير المحددة في قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وتطبق منهجية الرصد عنصرين عامين وهما: ملامح الضعف والتحليل السبي.

١٣ - وسيستمر تطوير ملامح الضعف بوصفها مجموعة من المؤشرات المنتقاة التي ترمي إلى إعطاء صورة للحالة

مباشرا للاستثمار في أفغانستان، ومن ثم فإنه عمل على إحباط أو إعاقة جهود الانتعاش على نطاق محدود.

١٧ - وذكر أيضا أنه توجد آثار مباشرة للجزءات على الحالة الإنسانية. ويمكن عن طريق الاستنتاج ربط الشعور بالعزلة وعدم الثقة في المستقبل الذي يعتري الأفغان بمستقبل الاقتصاد، وقدرة المجتمع المدني على التأثير على الطالبان، وإمكانية اجتذاب التمويل الدولي لأنشطة الإنعاش. كذلك لوحظ أن فرض الجزاءات قد أدى إلى انخفاض قيمة العملة الأفغانية بصورة حادة ولكنها مؤقتة، وإلى حدوث انخفاض مؤقت مقابل في القوة الشرائية للأفغان، وخاصة بالنسبة للأغذية.

١٨ - وتشكل النقاط التالية عناصر إضافية بالنسبة للنقاط التي تم إبرازها في تقرير كانون الأول/ديسمبر، وتركز على الآثار الإضافية على الحالة الإنسانية، وخاصة للجزءات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

#### بيئة العمل الإنساني

١٩ - يسلّم مجلس الأمن في قراره ١٣٣٣ (٢٠٠٠) بالحالة الإنسانية الحرجة في أفغانستان، وبالحاجة إلى الإبقاء على المساعدة الإنسانية ومسؤولية سلطات طالبان عن تسهيل هذه المساعدة. وعند مناقشة الجزاءات وتنفيذها، شعر العاملون في المجال الإنساني بقلق شديد لاحتمال أن يؤثر أي رد فعل سلبي رسمي أو شعبي إزاء الجزاءات بشدة على بيئة العمل للوكالات الإنسانية.

٢٠ - وفي ضوء الاضطرابات الأهلية التي صاحبت إنفاذ الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، اتخذت وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان تدابير وقائية وقت اعتماد وإنفاذ قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وخفض عدد الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة في البلد بمقدار النصف خلال عملية اعتماد القرار

فيها الأمية على نطاق واسع ولا يتوفر التعليم كليا في كثير من المناطق، وخاصة بالنسبة للفتيات.

(ب) السكان والتشرد: يوجد ما يزيد عن ٢,٦ مليون نسمة تفيد التقارير بأنهم يعيشون في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، مع وصول ١٧٠.٠٠٠ آخرين إلى باكستان في الأشهر الأخيرة. وكان ذلك جزءا من تشرد ٥٠٠.٠٠٠ شخص منذ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

(ج) الاقتصاد: أدت آثار الجفاف والصراع مجتمعة إلى تدمير الاقتصاد الأفغاني. وهناك نقص كبير في الأغذية، كما أن عدد المجتمعات المحلية التي تعاني من الضعف ما فتئ يزداد زيادة كبيرة بشكل سريع خلال فصل الشتاء.

(د) المجتمع المدني والحكم: تفتقر أفغانستان الآن إلى المؤسسات والآليات اللازمة لحماية وتعزيز حقوق الشعب. فقد توقف الإنفاق الحكومي تقريبا بالنسبة لكل شيء باستثناء الأغراض العسكرية والدينية.

#### رابعا - الآثار الإنسانية المترتبة على نظم الجزاءات المفروضة على أفغانستان

التقارير السابقة التي أعدت عن الأثر الإنساني المترتب على الجزاءات المفروضة على أفغانستان

١٦ - خلص التقرير الخاص عن أثر الجزاءات الذي قدمه مكتب منسق الشؤون الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى لجنة الجزاءات، إلى أن الآثار المباشرة للجزاءات على الحالة الإنسانية في أفغانستان محدودة ولكنها ملموسة. فقد أدى الحظر المفروض على الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا) إلى تقليص النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات، والحد من إمكانية استيراد اللوازم الطبية والمواد الإنسانية. كما أن كبح النظام المصرفي الأفغاني شكّل عاملا مثبطا

(أريانا) تعليقا لجميع رحلاتها الدولية، مع استمرار الرحلات المحلية.

٢٣ - وتكيفت عمليات الوكالات الإنسانية مع نظام الجزاءات بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولم تستخدم خطوط أريانا لخدمات الشحن ونقل المسافرين لبعض الوقت. وقد توقف بالفعل الكثيرون عن استخدام أريانا قبل فرض الجزاءات. وتستلزم العمليات في أفغانستان وجود شبكة جوية واسعة النطاق وقد جرى إنشاؤها من قبل المجتمع الإنساني.

٢٤ - وقد جعل فرض الجزاءات إجراء خطوط أريانا لعمليات الصيانة الأساسية عملية بالغة الصعوبة. وقبل رحلات الحج، أُذِنَ برحلة واحدة لطائرة بوينغ تابعة لأريانا إلى الأردن للصيانة. غير أن هذه الرحلة تأخرت بسبب مشاكل تتعلق بالحصول على إذن بالتحليق من بعض البلدان المجاورة. وقد رفض طلب لتسيير طائرة أنتينوف إلى كراتشي لصيانتها في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١. وبدلا من ذلك، تعين على موظفين فنيين تابعين لخطوط أريانا القيام بصيانة المحرك في أفغانستان. واشتكى موظفون بأريانا من مشاكل تتعلق بالسوقيات الخاصة بصيانة الطائرات داخل البلد. ويصعب الحصول على قطع الغيار بسبب الافتقار إلى الشحن الجوي، والقيود المالية المفروضة على مؤسسات الطالبان واعتراضات لجنة الجزاءات. ومن شأن عدم صيانة الطائرات أن يعرض المدنيين الأفغان لمزيد من المخاطر على الرحلات الداخلية. وقد يلزم مزيد من الوضوح من جانب اللجنة بشأن وضع إجراء لهذه الأعمال.

٢٥ - وتشكّل سلامة الطيران المدني الدولي أيضا مصدرا للقلق. وتتعاون سلطات الطيران المدني الأفغاني مع اتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي في مجال صيانة شبكات الملاحة والمرافق الجوية بالنسبة للرحلات

وتم سحب جميع الموظفين الدوليين بصفة مؤقتة عند اجتماع مجلس الأمن للنظر في القرار في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. غير أن زعيم الطالبان الملا عمر دعا إلى حماية الموظفين الإنسانيين ولم تقع أي حوادث أمنية تعزى إلى الجزاءات. وتمت إعادة مستويات الموظفين إلى المستويات العادية بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وتسببت الاحتياطات الأمنية في بعض التأخير في إدارة الأنشطة الإنسانية، وأدت إلى تعليقات مضادة، ولكن لم يحدث أي اضطراب كبير.

٢١ - وإجمالا، لم يطرأ أي تغيير ملموس على بيئة العمل التي عملت فيها الوكالات الإنسانية عقب صدور قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). غير أنه من المهم ملاحظة مستوى التعاون المتاح غير المتسق من قبل سلطات طالبان. ولا تزال بعض القيود المفروضة على تحركات وعمليات العاملين في المجال الإنساني تشكل مشكلة. وأعلنت سلطات طالبان في مناسبات عديدة أنها في حين تعترض على الجزاءات وترى أن الإجراءات السياسية للأمم المتحدة متحيزة ضدها، فإنها على استعداد للتعاون مع الجناح الإنساني بالأمم المتحدة والهيئات الإنسانية الأخرى.

### الطيران المدني وسلامة النقل

٢٢ - لا يزال أكبر الآثار المباشرة للجزاءات هي الآثار الواقعة على الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا). فقد فرض قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) حظرا على جميع الرحلات الجوية الدولية لهذه الخطوط ولا يزال هذا الحظر مستمرا بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وتم تكميل ذلك بحظر على جميع الرحلات الجوية للأغراض غير الإنسانية من أفغانستان وإليها، بصرف النظر عن شركة الطيران. ويعني ذلك بالنسبة للخطوط الجوية الأفغانية

شهريا، بينما بلغ متوسطه قبل فرض الجزاءات حداً أقصى قدره ٣,٥ في المائة. ولوحظ وجود صلة بين انخفاض قيمة العملة المتسارع وعملية فرض الجزاءات. وقام تجار العملة بخفض قيمة الأفغاني فور أن أصبح من الواضح بصورة متزايدة أنه سيجري فرض المزيد من الجزاءات<sup>(١)</sup>.

٢٨ - وقد يكون لخفض سعر إحدى العملات تأثير شديد على الحالة الإنسانية، لا سيما في بلد مثل أفغانستان، الذي يعتمد حالياً بشدة على استيراد الضروريات الأساسية كالقمح. وقد أنتجت أفغانستان ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٧٦٣ ١ طن من الغلال، مما أدى إلى حدوث عجز بمقدار ٠٠٠ ١٠٤ ٢ طن من الأغذية، أي بنسبة ٥٤ في المائة، مقابل العجز في الأغذية الذي قدر بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٩. ومن الممكن أن تؤثر بشدة التقلبات في سعر الصرف على رفاهية المواطنين العاديين بطريقتين. فأولاً سترتفع بالطبع تكلفة الأغذية المستوردة، التي يعتمد عليها معظم الأفغان سواء إلى حد كبير أو قليل، بسبب انخفاض سعر العملة. فعلى سبيل المثال، بينت دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أن ٤٠ في المائة من استهلاك الأسر المعيشية في كابول كان من السلع الغذائية الأساسية المستوردة. وثانياً، ستؤدي زيادة تكلفة الأغذية المستوردة إلى رفع الطلب على الأغذية المنتجة محلياً التي تعاني بالفعل من نقص المعروض منها بسبب الجفاف في أسواق أفغانستان. وسيؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى ارتفاع الأسعار.

(١) لوحظ أيضاً في ذلك الوقت عوامل أخرى تؤثر على قوة الأفغاني. وشملت هذه العوامل الحظر المفروض على إنتاج الأفيون، وبدء الرحلات الجوية للحج، وإصدار الجبهة المتحدة لأوراق عملة جديدة، وحدوث فضيحة في المصرف الحكومي 'دا أفغانستان'.

الجوية التي تحلق فوق أفغانستان. وبعد أن حصلت سلطات الطيران المدني على إذن من لجنة الجزاءات بالحصول على الأموال المودعة في حساب للضمان، تمكنت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من افتتاح نظام جديد لمراقبة الحركة الجوية. غير أن عملية صيانة مرافق الطيران المدني ورفع مستواها تستلزم من موظفي وزارة الطيران المدني إجراء اتصالات اقليمية ودولية. وتخضع هذه الاتصالات للقيود المفروضة بموجب الفقرتين ١١ و ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وقد رفضت في شباط/فبراير طلبات للحصول على إذن من اللجنة للسفر جواً إلى باكستان لحضور اجتماعات فنية. ومن الممكن أن تؤدي هذه القيود المفروضة على السفر إلى إعاقة التعاون مع الهيئات الدولية المسؤولة عن صون سلامة الطيران المدني الدولي وقد يكون لها أثر على أمن الحركة الجوية الوطنية والدولية.

٢٦ - وسيلتمس مزيد من المشورة الفنية بشأن هذه المسألة من اتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي، وسيتم إبلاغ مجلس الأمن بما في وقت لاحق.

### عدم استقرار سعر الصرف خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى شباط/فبراير ٢٠٠١

٢٧ - جرى تحديد عدم استقرار الأسعار وسعر الصرف باعتباره أثراً غير مباشر محتمل للجزاءات على الحالة الإنسانية. وكان فرض جزاءات إضافية على حركة طالبان بواسطة قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) مصحوباً بعدم استقرار وتخفيض لسعر العملة الأفغانية. وفقد الأفغاني ١٨ في المائة من قيمته مقابل دولار الولايات المتحدة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى شباط/فبراير ٢٠٠١. وبلغ الانخفاض في سعر العملة ضعف الاتجاه الأولي، الذي يعادل انخفاضاً في سعر العملة يبلغ ٦ في المائة

تحرركاتهم عندما يسافرون لأغراض إنسانية. وقد اتخذت التدابير التالية في ما يتعلق بالاستثناءات:

(أ) وافقت لجنة الجزاءات في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، على قائمة مؤقتة بالوكالات الإنسانية المعترف بها. واشتملت القائمة على المنظمات الإنسانية المقدمة إلى اللجنة من البعثات الدائمة وعلى جميع الوكالات التي تقوم بتسيير رحلات جوية منتظمة إلى أفغانستان. ولم تشمل على عدد كبير من الوكالات الإنسانية العاملة في البلد، لا سيما المنظمات غير الحكومية الأفغانية.

(ب) استناداً إلى القائمة المؤقتة، فإن الرحلات الجوية الإنسانية المنتظمة إلى أفغانستان التي يتولى تسييرها مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة PACTEC تمكنت من الاستمرار دون انقطاع.

(ج) أعلنت اللجنة عن إجراء جديد لتحسين قائمة الوكالات الإنسانية المستثناة. وينطوي هذا على التسجيل لدى اللجنة وعلى إجراء عدم الاعتراض الذي يخاطر الرئيس من خلاله أعضاء اللجنة. وقام مكتب منسق الشؤون الإنسانية بالإعلان عن هذا الإجراء المنقح على نطاق واسع فيما بين الوكالات الإنسانية العاملة في أفغانستان، وتقوم الوكالات حالياً بتزويد اللجنة بالمعلومات المطلوبة.

(د) بالإضافة إلى الرحلات الجوية المنتظمة التي تتولى الجهات المعتادة تسييرها، جرت خلال شباط/فبراير ٢٠٠١ أربع رحلات جوية مستأجرة لتسليم مواد الإغاثة. واشتملت هذه الرحلات الجوية على رحلتين تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية ورحلتين تحت إشراف النرويج ومكتب منسق الشؤون الإنسانية. ومواد الإغاثة

٢٩ - غير أنه وقت كتابة هذا التقرير، لم ترتفع أسعار السلع الأساسية من قبيل الأغذية. وستواصل الأمم المتحدة رصد هذا، وستوفر أي معلومات مستكملة في التقرير المقبل.

### آثار الصراع المسلح على الحالة الإنسانية

٣٠ - يعتبر الصراع هو السبب الأساسي للمعاناة الإنسانية في أفغانستان، التي تفاقمت بصورة كبيرة بسبب الجفاف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. وليست هناك بوادر تشير إلى أن حدة الحرب ستخف فمستواها لا يقل، على أقل تقدير، عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. فقد كان القتال الدائر في أفغانستان خلال فصل الشتاء هذا غير مألوف حقاً، بالنظر إلى الصعوبات التي تكتنف القيام بالعمليات في هذا الوقت من العام. ومنذ اعتماد الجزاءات، لا يبدو أن أطراف النزاع قد غيرت موقفها العسكري أو استعدادها لمواصلة القتال. وما من سبيل لمعالجة الحالة الإنسانية في أفغانستان بفعالية أكبر، إلا إذا غيرت أطراف الصراع موقفها وتغيرت مقدرتها وهيأت الظروف الملائمة للمضي قدماً في عملية سلام حقيقية.

### خامساً - مدى فعالية آلية الاستثناء المتصلة بالأنشطة الإنسانية

٣١ - ينص القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) على إعفاء الوكالات الإنسانية من التدابير المقيدة للطيران. وتحديدًا، تنص الفقرة ٦ منه على المعدات العسكرية غير الفتاكة، "المقصود استخدامها قصراً في الأغراض الإنسانية أو الوقائية". وتنص الفقرة ١٢ على أن تستثنى من الحظر الجوي "الرحلات الجوية التي يجري تنظيمها لأغراض إنسانية من قبل المنظمات ووكالات الإغاثة الحكومية المدرجة في القائمة المعتمدة من اللجنة أو لصالحها". وتنص الفقرة ١٤ على استثناء كبار مسؤولي الطالبان ممن هم في مرتبة نائب وزير أو رتب أعلى والرتب المقابلة من الأعيان من القيود المفروضة على

### سادسا - ملاحظات أخرى خلال فترة الرصد

٣٤ - من المحتمل أن تؤدي وسائل الإعلام الجماهيري وتصورتها للعناصر الفاعلة الرئيسية بشأن طبيعة الجزاءات وتأثيرها إلى تشكيل أثر التدابير المتعلقة بيئة عمل الوكالات الإنسانية والحالة الإنسانية الكلية. وقامت سلطات طالبان بشن حملة مستمرة ضد الجزاءات، مستخدمة في ذلك جميع وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. وشاركت في الحملة الإذاعة والصحف التي تسيطر عليها الدولة في كابول وفي الأقاليم وكذلك المساجد. ويعني هذا أن جزءا كبيرا من الشعب الأفغاني قد استمع إلى رسائل منتظمة تدين الأمم المتحدة لرفضها الجزاءات وتلقي باللوم على هذه التدابير لأنها أدت إلى تدهور الحالة الإنسانية. وينبغي الإشارة إلى أن الأمم المتحدة ليست لديها أي وسائل لتوعية السكان بقرارات مجلس الأمن وبالأثار المترتبة عليها.

٣٥ - وخلال الأسابيع الأولى التالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) حدثت بعض المصاعب والارتباك في الاتصالات بين لجنة الجزاءات وسلطات طالبان. وستكون قنوات الاتصال الفعالة مفيدة لتنفيذ وإدارة أحكام قرار مجلس الأمن.

### سابعا - الخاتمة

٣٦ - لا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان حرجة. وقد تفاقم ضعف السكان بفعل استمرار الآثار الناجمة عن الجفاف، والصراع المتصاعد، والتشرد الداخلي الضخم، واضطراب سبل معيشة المزارعين والعمال المرتبطة عادة بزراعة الخشخاش، وانعدام الإنعاش الاقتصادي المموس، وعدم وجود سلطة وطنية وحيدة فعالة. ويصور هذا الضعف الحاد السياق الذي ترصد فيه الجزاءات. وهناك اعتراف على نطاق واسع بأهمية حماية برنامج المساعدة الإنسانية الدولية من أي آثار سلبية محتملة تترتب على الجزاءات. ويبدو أن

الرئيسية التي سُلمت في الرحلات الجوية الإضافية شملت ١٠٠ ٤٤ بطانية و ٩٣٤ خيمة.

(هـ) في ٤ آذار/مارس ٢٠٠١، قامت الرحلة الجوية السنوية للأطفال الأفغان المرضى الذين يلتمسون المساعدة الطبية في ألمانيا، وتولت تنظيمها منظمة قرية السلام.

(و) أذنت اللجنة مسبقا لجميع الرحلات الجوية الإنسانية غير المنتظمة.

٣٢ - وبدأ أداء شعائر الحج السنوية في المملكة العربية السعودية في ٤ آذار/مارس ٢٠٠١. ووافقت لجنة الجزاءات على برنامج للرحلات الجوية للحج المتجهة إلى المملكة العربية السعودية، التي تقوم بها الخطوط الجوية الأفغانية، لنقل ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ من الذين اعتزموا الحج. وحتى ٢٦ شباط/فبراير، تولت شركة أريانا نقل ١٢ ٨٧١ حاج على ٨٣ رحلة جوية. وتم نقل جميع من اعتزموا الحج والذين سددوا تكاليف الحج من أفغانستان. وأذن للملا رباني رئيس مجلس وزراء طالبان، بموجب الفقرة ١٤ من القرار، بالطيران إلى باكستان لمواصلة علاجه الطبي الشخصي. وعلاوة على ذلك، أذنت لجنة الجزاءات لأحد وزراء طالبان بالسفر عن طريق باكستان ولجميع وزراء ونواب وزراء طالبان الآخرين بالسفر على رحلات جوية مباشرة تابعة لشركة أريانا إلى المملكة العربية السعودية لأداء شعائر الحج السنوية. وتمكن جميع الوزراء الراغبين في أداء فريضة الحج من القيام بذلك.

٣٣ - وختاما، تبين المتابعة حتى تاريخه أن إجراءات الاستثناء الإنساني تعمل بسلاسة ودون أي تأخير لا مبرر له. وتمكنت الوكالات الإنسانية من تنفيذ جميع الخطط التي اقترحتها على لجنة الجزاءات مع أقل قدر من الاضطراب أو العبء الإداري.

آليات الاستثناء لتحقيق هذه الغاية كانت فعالة، وتمكنت عمليات المساعدة الإنسانية من الاستمرار دون أن تعوقها الجزاءات بصورة كبيرة.

٣٧ - وتشير الدلائل الأولية من الميدان إلى أنه لا توجد، في الفترة من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠١ أي آثار ملحوظة وإضافية للجزاءات على الحالة الإنسانية فيما عدا تلك الآثار التي أشير إليها في التقرير المقدم من مكتب منسق الشؤون الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومن الملحوظ انخفاض قيمة العملة الأفغانية، بيد أن ذلك لم يكن له حتى الآن أي أثر على أسعار السلع الأساسية. وأثيرت بعض الشواغل فيما يتعلق بأثر الجزاءات على الطيران المدني. وسيجري التحقيق بشأنها بالتعاون مع المنظمات المختصة.

٣٨ - وينبغي أن تتخذ خطوات عاجلة لتيسير شراء قطع الغيار اللازمة للطائرات ورحلات الصيانة لأسطول شركة أريانا. وقد ترى لجنة الجزاءات الموافقة على تدابير المصادقة على شراء قطع الغيار وعلى هذه الرحلات. ومن الممكن أن يتكفل اتحاد النقل الجوي الدولي بالمصادقة على طلبات شركة أريانا وسلطات الطيران المدني لشراء قطع الغيار، مستعينا بالخبرة الدولية وبالتعاون التقني الموجود فعلا في البلد. ومن شأن المصادقة على اتساق الطلبات مع الشروط اللازمة لاستيفاء معايير السلامة المعترف بها دوليا في الطائرات المدنية أن تكفل إسراع اللجنة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالطيران وأن تساعد في تفادي وقوع كارثة جوية محتملة.

٣٩ - ولا تنطوي القيود الأخرى المفروضة على طلبان، بما في ذلك القيود الدبلوماسية، والتدابير المالية الموجهة ضد أسامة بن لادن وأتباعه وحظر حامض أمهدريت على أية تأثيرات إنسانية ملحوظة في هذه المرحلة.